



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث  
Enki Foundation for Studies and Research

سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي

# القرار الأمني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي

من فخ الانحياز الإدراكي إلى بناء مؤشرات الرصد والإنذار المبكر



د. فراس الهورامي

المعرف الرقمي لمؤسسة إنكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع إنكي البحثي <https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss>

## المقدمة

تطغى حالة من عدم اليقين على مستقبل الوضع الأمني في العراق، في ظل تشابك مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، مما يزيد من صعوبة وتعقيد عملية التقييم والتنبؤ. ومع دخول البلاد مرحلة جديدة مرتبطة بانسحاب القوات الأمريكية وما يرافقها من تحولات داخلية وإقليمية، تتجه الأنظار وتزايد المتطلبات نحو التقديرات والتحليلات المختلفة التي تحاول استشراف ما قد يؤول إليه الوضع العراقي سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

خلال الفترة الأخيرة، تصاعد الاهتمام البحثي والتحليلي باستشراف تداعيات الانسحاب الأمريكي من العراق، وأصبح مستقبل مرحلة ما بعد الانسحاب محوراً لعدد متزايد من التقديرات الصادرة عن الباحثين ومراكز التفكير والدراسات، إذ انطلقت هذه التقديرات من النظر إلى الانسحاب بوصفه متغيراً قد يسهم في إعادة تشكيل البيئة الأمنية وقواعد الاشتباك في العراق والمنطقة. وذهبت بعض التحليلات إلى احتمال تصاعد مخاطر الضربات الجوية أو الهجمات بالطائرات المسيّرة العابرة للحدود ضد أهداف داخل الأراضي العراقية، سواء من جانب الكيان الصهيوني أو في سياق الصراع الإقليمي المرتبط بالجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي إقليم كردستان العراق، برزت مخاوف من إمكانية استغلال تنظيم داعش لأي فراغ أمني محتمل، إلى جانب مخاطر تعرض الإقليم لهجمات من جماعات مسلحة نتيجة التأثير المحتمل للغطاء الدفاعي لأجواء الإقليم. وربطت تقديرات أخرى مستقبل الاستقرار الداخلي بمسار الجهود الحكومية الرامية إلى معالجة السلاح خارج سيطرة الدولة. كما لجأت بعض التحليلات إلى مقارنة مستقبل العراق بتجارب تاريخية سابقة، من بينها الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما ترتب عليه من تحولات سريعة في البيئة السياسية والأمنية. وذهب بعضها إلى احتمال التقسيم وتزايد نفوذ دول الجوار مع بقاء مبررات ذلك والمتمثلة بأحزاب المعارضة لبعض دول الجوار التي تتموضع في أجزاء معينة من العراق.

مثّلت هذه التطورات والمخاوف محفزاً طبيعياً للمحللين السياسيين والأمنيين والاستخباريين لمحاولة استشراف تداعيات المرحلة المقبلة، وهو أمر تفرضه أهمية الحدث وحجم تأثيراته المحتملة. إلا أن الإشكالية لا تكمن في محاولة التنبؤ بالمستقبل كغاية بحثية تخدم الجهات المستفيدة بمختلف مستوياتها، وإنما في الكيفية التي يجري من خلالها بناء هذه التقديرات في بيئة يحيط بها قدر مرتفع من عدم اليقين.

وفي البيئات الأمنية المختلفة، يميل المحلل المعلوماتي الفردي أو الفرق التحليلية بصورة واعية أو غير واعية، إلى الاستعانة باختصارات ذهنية مساعدة على تفسير المشهد المعقد وتقليل حالة الغموض وعدم اليقين، سواء عدم اليقين المستحدث من الفواعل الرئيسية أو المتأصل في صلب العمل التحليلي. ومن بين أبرز المساعدات الذهنية يأتي الاستدلال بالتوافر الذي قد يمنح الأحداث الأكثر حضوراً في الذاكرة وزناً أكبر عند تقدير احتمالات المستقبل، والاستدلال بالتمثيل الذي قد يدفع إلى الحكم على احتمالية تطور معين استناداً إلى مدى تشابه الحالة الراهنة مع نموذج أو تجربة سابقة. ومن هنا قد تتحول تجارب مثل الانسحاب الأمريكي السابق من العراق، وأحداث عامي 2011 و2014 وصعود عصابات داعش، أو أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، من مصادر مفيدة للمقارنة والتعلم إلى قوالب ذهنية تؤثر في تقدير احتمالات المستقبل إذا لم تخضع لاختبار تحليلي منظم.

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن الخطر لا يكمن في الاستفادة من الماضي عند استشراف مستقبل البيئة الأمنية وتطوراتها، وإنما في تحوله إلى بديل عن تحليل المتغيرات الراهنة ومعدلات الأساس وعدم مقارنة الاختلافات بين الحالات. ولذلك يسعى البحث إلى اختبار أثر الاستدلال بالتوافر والتمثيل في تقييم مستقبل الوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، والتمييز بين المقارنة التاريخية المفيدة والمقارنة التي قد تقود إلى تضخيم بعض السيناريوهات أو إهمال سيناريوهات وتهديدات بديلة، ومدى أهمية قائمة الأسئلة الواجب طرحها ومجموعة المؤشرات السبع الواجب مراقبتها مستقبلاً. ويركز البحث على ضرورة تجاوز تلك المقاربة التي تجعل من وظيفة التقدير الاستخباري أو السياسي محصورة في الإجابة عن سؤال: "ماذا سيحدث بعد الانسحاب؟"، نحو مقارنة أكثر مرونة تسأل: "ما المؤشرات الواجب مراقبتها لرصد واختبار السيناريوهات التي تم صياغتها قبل الانسحاب؟" ويدعو البحث كافة المحللين الذين كتبوا تقديراتهم قبل الانسحاب إلى إعادة تحديث التقييمات في ضوء مؤشرات المراقبة.

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الحد من تأثير الاستدلال بالتوافر والتمثيل لا يتحقق بمجرد إدراك المحلل لوجودهما، وإنما يتطلب الانتقال من الاعتماد على التشابه واستدعاء السوابق إلى بناء سيناريوهات بديلة وربط كل منها بمجموعة من المؤشرات المؤيدة والمناقضة التي يمكن مراقبتها بمرور الوقت. فالمؤشرات لا تهدف إلى التنبؤ بالمستقبل بصورة يقينية، لكنها بداية لاختبار ما إذا كانت البيئة قيد التحليل والمراقبة تتحرك باتجاه

سيناريو معين كما أنها ناقوس الخطر والكشف المبكر عن التحولات التي تدفع المحلل إلى إجراء تعديل في الاحتمالات أو إعادة النظر في التقدير السابق.

## إشكالية البحث

قد لا تكمن مشكلة تقدير البيئة الأمنية العراقية بعد الانسحاب الأمريكي في نقص المعلومات بقدر ما تكمن في الكيفية التي يستخدم بها المحلل الخبرة السابقة لتفسير الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. وتركز إشكالية البحث على أثر اثنين من أبرز الاختصارين الذهنيين في عملية التقدير وكتابة التقييمات التحليلية، هما الاستدلال بالتوافر والاستدلال بالتمثيل، وما قد ينتج عنهما من إعطاء وزن أكبر للأحداث والتجارب الأكثر حضوراً في ذاكرة المحلل الفردي أو الفريق التحليلي وبالتالي افتراض نتائج متشابهة استناداً إلى التشابه بين الحالة الراهنة وتجارب تاريخية سابقة. ويطبق البحث ذلك على تقدير البيئة الأمنية العراقية في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مع التركيز على التمييز بين الاستفادة المنهجية من السوابق التاريخية وبين تحولها إلى قوالب ذهنية قد تؤثر في تقدير الاحتمالات. وعليه سيكون السؤال البحثي الرئيسي هو: كيف يمكن الحد من تأثير الاستدلال بالتوافر والتمثيل في تقدير مستقبل الوضع الأمني في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، وما المؤشرات التي ينبغي مراقبتها لاختبار السيناريوهات المحتملة وتحديث تقديرات احتمالية تحققها؟

♦ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

1. إلى أي مدى يمكن أن يؤثر استحضار تجارب الانسحاب السابقة وأحداث عام 2014 في تقدير المحللين مستقبل الوضع الأمني في العراق؟

2. متى تكون المقارنة بالتجارب السابقة أداة مفيدة للتحليل، ومتى تتحول إلى استدلال بالتوافر أو التمثيل قد يؤثر في تقدير الاحتمالات؟

3. ما أوجه التشابه والاختلاف بين البيئة التي أعقبت الانسحاب الأمريكي السابق والبيئة الأمنية والسياسية الراهنة؟

4. ما المتغيرات والشروط التي ينبغي مراقبتها لتحديد اتجاه البيئة الأمنية بعد الانسحاب؟

5. ما المؤشرات المبكرة التي يمكن أن تدل على اقتراب سيناريو أمني معين، وما المؤشرات التي يمكن أن تضعفه أو تنفيه؟

6. كيف يمكن تنظيم هذه المؤشرات ضمن آلية مراقبة تسمح بتحديث الاحتمالات وإعادة التقدير كلما ظهرت معلومات أو تطورات جديدة؟

## ما هو الاستدلال بالتوافر والاستدلال بالتمثيل؟

ما الذي يحدد بعض أنواع الاستدلال التي يستعملها المحلل المعلوماتي لتقييم احتمالية وقوع حدث يحيطه الشك أو ظاهرة مشكوك فيها؟ الجواب في السطور القليلة القادمة.

ينشغل المحلل السياسي أو الاستخباري بأسئلة كثيرة من نوع: ما مدى احتمالية انبثاق الحدث (س) من العملية (ص)؟ وما مدى احتمالية أن تفضي العملية (س) إلى الحدث (ص)؟

وفي سياق الإجابة عن هذه الأسئلة، يعتمد المحللون على الاستدلال بالتوافر كأحد القواعد العامة المبسطة التي تخفف إلى حد كبير عبء اتخاذ القرار وتستعمل عند إصدار أحكام احتمالية تقريبية حيث يعتمد المحلل على هذا النوع من الاستدلال من أجل تقدير احتمالية وقوع حدث من خلال السهولة التي يمكنهم بها تخيل الحالات ذات الصلة لأحداث مماثلة أو عدد الأحداث التي يمكنهم تذكرها بسهولة.<sup>1</sup> ويشير هذا التعريف إلى إمكانية التخيل أو الاسترجاع من الذاكرة. كما يُعرّف الاستدلال بالتوافر أيضاً بأنه اختصار ذهني لتقدير حالة معينة يُقدّر من خلاله تكرار فئة من الأحداث أو احتمالية وقوع حدث استناداً إلى مدى سهولة استحضار الحالات أو الأمثلة ذات الصلة إلى الذهن.<sup>2</sup> ويقود الاستدلال بالتوافر إلى أخطاء منهجية، وهذا ما يذهب إليه

<sup>1</sup> Richards J. Heuer Jr., Psychology of Intelligence Analysis (Washington, DC: Center for the Study of Intelligence, Central Intelligence Agency, 1999), p. 147.

<sup>2</sup> Amos Tversky and Daniel Kahneman, "Availability: A Heuristic for Judging Frequency and Probability," Cognitive Psychology, Vol. 5, No. 2 (1973), p. 207.

كانمان الذي يرى أن ميل المحلل لتقييم تعدد فئة ما أو احتمالية حدث ما أو تكرار الأحداث المتزامنة عن طريق سهولة الاسترجاع أو تكوين روابط محددة يجعل هذا الإجراء التقييمي يسفر عن أخطاء منهجية.<sup>3</sup>

ويشير ريتشارد هوير إلى أن علماء النفس وجدوا إشارتين يستخدمهما الأشخاص دون وعي في الحكم على احتمالية وقوع حدث ما وهي: سهولة تخيل الحالات أو الأحداث ذات الصلة بالحدث (السهولة)، وعدد أو تكرار مثل هذه الحالات أو الأحداث التي يمكنهم تذكرها بسهولة (التكرار). وعليه نفهم أن عاملي (السهولة والتكرار) هما من أهم المحفزات التي تدفع المحلل السياسي أو الاستخباري إلى تقييم احتمالية تكرار فئة أو احتمال وقوع حدث ما بالسهولة التي يمكن أن تخطر بها المواقف والأحداث بالذهن.

ونستنتج هنا أن المحللين يستخدمون قاعدة التوافر الأساسية كلما استطاعوا بسهولة تذكر أو تخيل النمط التكراري لأي شيء يحاولون تقديره، وعادةً ما تعمل هذه القاعدة بشكل جيد ولا سيما إذا حدث شيء ما بشكل متكرر أكثر من شيء آخر وبالتالي يكون ذلك السيناريو هو الأكثر احتمالاً والذي يتبادر آلياً لذهن المحلل المعلوماتي.

كما يعتمد المحللون على الاستدلال بالتمثيل، الذي تُقَيَّم فيه الاحتمالات بناءً على درجة التشابه بين (س) و(ص). ويستخدم هذا النوع من الاستدلال عندما يحكم الفرد على احتمال أن ينتهي حدث أو شيء إلى فئة أو عملية معينة اعتماداً على مدى تمثيله أو مشابهته لها.<sup>4</sup> كما أنه تقييم احتمال حدث أو عينة على أساس مدى مشابهتها للخصائص الجوهرية للمجموعة الأصلية أو للعملية التي أنتجتها.<sup>5</sup>

وتكتسب هاتان الآليتان أهمية خاصة في التحليل السياسي والاستخباري، حيث يعمل المحلل في بيئة تتسم بنقص المعلومات والغموض وضيق الوقت والحاجة إلى إصدار أحكام احتمالية. وفي مثل هذه الظروف قد تكون التجارب السابقة أداة ضرورية للفهم، إلا أن سهولة استدعاء تجربة أمنية معينة أو ملاحظة التشابه بينها وبين الحالة الراهنة لا تمثل دليلاً كافياً على أن نتائجها ستكرر. ومن هنا يصبح التمييز بين السابقة التاريخية المفيدة والقياس المنحاز على الماضي ضرورة في عملية التقدير وإطلاق الأحكام التحليلية.

<sup>3</sup> دانيال كانمان، التفكير السريع والبطيء، ترجمة شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ط1، 2013، ص514.

<sup>4</sup> Tversky, Amos, and Daniel Kahneman. "Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases." Science 185, no. 4157 (1974): P 1124–1131

<sup>5</sup> "The Representativeness Heuristic at Work in Decision-Making: Building Blocks and Individual-Level Cognitive and Behavioral Factors." Management Decision 59, no. 7 (2021): 1664–1683.

## ذاكرة الانسحاب: لماذا يحضر عام 2011 في تقدير المستقبل؟

في ظل بعض الظروف تتحول التوقعات غير المنتظرة بسرعة إلى توقعات متوقعة<sup>6</sup>، ولا سيما إذا كانت ظروف تكرار الواقعة متطابقة مع واقعة سابقة تحمل نوعاً من التوقع المنتظر. كما أن آلية القفز إلى النتائج توفر الوقت والجهد لكنها محفوفة بالمخاطر ولا سيما عندما يكون الموقف غير مألوف وتكون المخاطر مرتفعة ولا يوجد وقت لجمع المزيد من المعلومات،<sup>7</sup> يضاف إلى ذلك نهج تناسق المواقف الذي يعتمد عليه المحلل من خلال الاعتماد على التشابه الكثير لمواقف سابقة في المظهر الخارجي التي يجد فيها المحلل نفسه ودون وعي يقارن بين جهات مختلفة ويحكم أن المواقف ستكرر أيضاً على وفق مبدأ النسخ والتكرار.<sup>8</sup>

إن السبب الرئيسي لتوافر ذاكرة سيطرة عصابات داعش الإرهابية على بعض المحافظات الكبرى في العراق عام 2014 هو استرجاع حدث بارز يجذب انتباه المحلل بسهولة من الذاكرة ويتأثر كثيراً بسهولة الاسترجاع من المحتوى الذي جرى استرجاعه، فينتج عن هذه الحالة ما يسمى بمتتالية التوافر وهي سلسلة من الرسائل والأحداث أو الأمثلة التي تُبنى بطريقة تجعل فكرة معينة أكثر حضوراً في الذاكرة ومن ثم أكثر تأثيراً في الأحكام والقرارات وتزداد معقولية ذلك التصور في نظر الأفراد كلما ازداد حضوره وتداوله في الخطاب العام، وبذلك يمكن لتكرار الرسائل والأحداث والأمثلة المرتبطة بفكرة معينة أن يزيد من توافرها الذهني، ومن ثم يؤثر في إدراك الأفراد للمخاطر وفي أحكامهم بشأنها.<sup>9</sup>

يضاف إلى ذلك ما يسمى "فهم الارتداد" وهو عندما يعمل المحلل على قضية معينة فإنه ينتبه إلى أحد الأحداث ويبحث عن الذاكرة الترابطية عن سبب له بصورة أكثر دقة ويعتمد على عملية التنشيط الآلي لأي سبب مُخزن في الذاكرة.<sup>10</sup>

<sup>6</sup> دانيال كانمان، التفكير السريع والبطيء، مصدر سابق، ص 98.

<sup>7</sup> فراس الهورامي، حقيبة النصائح للمحلل الاستخباري، إر مركز التميز، مستشارية الأمن القومي، ط 1، 2025، ص 195.

<sup>8</sup> مصدر سابق، ص 196.

<sup>9</sup> Timur Kuran and Cass R. Sunstein, "Availability Cascades and Risk Regulation," Stanford Law Review, Vol. 51, No. 4 (1999), pp. 683–768, esp. p. 685.

<sup>10</sup> دانيال كانمان، مصدر سابق، ص 227.

ونستنتج هنا بأن حضور عامي 2011 و2014 في تقدير مرحلة ما بعد الانسحاب لا ينبغي أن يُفهم بوصفه دليلاً قاطعاً على ارتفاع احتمالية تكرار المسار السابق وتدهور الوضع الأمني، فقد يكون جزءاً من قوة هذا الحضور ناتجاً عن سهولة استدعاء التجربة وبروزها وتكرار تداولها في التحليلات ومواقع التواصل الاجتماعي والأخبار والإنترنت. ومن هنا يصبح التحدي أمام المحلل هو الانتقال من سؤال: ماذا حدث بعد الانسحاب السابق؟ إلى سؤال أكثر دقة وتفصيلاً وهو: هل ما تزال الشروط التي أنتجت تلك النتائج السابقة قائمة اليوم؟ وهو ما يقودنا مباشرة إلى الفقرة القادمة من بحثنا في اختبار التشابه بين عراق 2011 وعراق 2026.

## هل عراق اليوم هو عراق 2011؟

يمكن أن نعيد صياغة الفقرة لتكون "فخ التشابه: هل عراق اليوم هو عراق 2011؟" ومن هذا العنوان ننطلق إلى أبعد من تشريح مشكلة التحيزات المعرفية في الاستدلال بالتوافر والتمثيل. لا تكمن المشكلة في استدعاء التجارب السابقة عند تقدير المستقبل، فالمقارنة التاريخية تمثل إحدى الأدوات المهمة التي تساعد المحلل على فهم المواقف الجديدة في ضوء الخبرة المتراكمة. إلا أن الخطر يبدأ عندما يتحول التشابه بين حالتين إلى دليل ضمني على تشابه نتائجهما، فينتقل الحكم من ملاحظة أن الوضع الحالي يشبه وضعاً سابقاً إلى استنتاج أن ما حدث سابقاً مرشح لأن يحدث مرة أخرى.

وفي الحالة العراقية محل الاهتمام، يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة، لأن الانسحاب الأمريكي الحالي يستدعي بصورة شبه تلقائية تجربة الانسحاب – سواء حدثت فعلاً أم انسحاباً دعائياً – عام 2011، وما أعقبه خلال السنوات اللاحقة من أزمة سياسية وأمنية، وصولاً إلى أحداث عام 2014 وسيطرة عصابات داعش على مساحات واسعة من الأراضي العراقية.

غير أننا نرى أن وجود عنصر مشترك بين الحالتين. وهو انسحاب القوات الأمريكية. قد لا يكون كافياً من الناحية التحليلية، لافتراض تماثل المسارين أو النتائج. فالنتيجة الأمنية لا تنتج عن متغير واحد، وإنما عن تفاعل مجموعة من المتغيرات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية. ومن ثم فإن السؤال الأكثر فائدة ليس: "هل يشبه العراق اليوم عراق 2011؟"، وإنما: ما أوجه التشابه ذات العلاقة السببية بالنتيجة، وما أوجه الاختلاف التي يمكن أن تغير مسارها؟

ويقتضي ذلك تفكيك المقارنة بين المرحلتين إلى مجموعة من المتغيرات بدلاً من التعامل معهما بوصفهما صورتين متكاملتين. فالمقارنة ينبغي أن تشمل مستوى قدرات القوات والأجهزة الأمنية العراقية واستقلاليتها العملية، وطبيعة التهديد الإرهابي وقدراته وانتشاره، ودرجة الاستقرار السياسي، وطبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والإقليم، ووضع الحدود المشتركة ومناطق الفراغ الأمني والمناطق المتنازع عليها وملف المطالب ومبررات الاحتجاجات والتظاهرات، والبيئة الإقليمية ومواقف الفاعلين الخارجيين، فضلاً عن طبيعة الدعم الاستخباري والتقني والجوي الذي يجب على القوات الأمنية العراقية تعويضه بعد الانسحاب.

## الأسئلة الواجب طرحها قبل البدء بإعداد التقديرات المستقبلية للوضع العراقي

لا تهدف المقارنة السابقة إلى إثبات أن عام 2014 سيتكرر أو لن يتكرر، وإنما إلى تحديد الشروط التي جعلت المسار السابق ممكناً، ثم اختبار مدى وجود هذه الشروط أو تغييرها في البيئة الحالية. ونقترح هنا عدداً من الأسئلة التي يجب أن يطرحها المحلل قبل البدء بإعداد تقدير حول الوضع في العراق بعد فترة الانسحاب الأمريكي على النحو الآتي:

|    |                                                                                                                 |
|----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1. | ما الذي تغير فعلياً في البيئة الأمنية والسياسية منذ تجربة الانسحاب السابقة؟                                     |
| 2. | ما أوجه التشابه بين المرحلتين، وأي منها يرتبط سببياً بالنتيجة السابقة، وأي منها مجرد تشابه ظاهري؟               |
| 3. | ما القدرات العسكرية والاستخبارية والتكنولوجية والاقتصادية العراقية التي ستُفقد أو تضعف أو تتغير نتيجة الانسحاب؟ |
| 4. | ما المكاسب التي تسعى إليها الجهات الفاعلة، ولا سيما الإقليمية والدولية، من العراق؟                              |
| 5. | ما القدرات التي أصبح العراق يمتلكها اليوم ولم تكن متوفرة لديه سابقاً؟                                           |
| 6. | ما الوظائف التي كانت القوات الأمريكية تؤديها فعلياً، ومن سيتولى كل وظيفة بعد الانسحاب؟                          |
| 7. | هل توجد فجوة بين انتهاء وظيفة أو قدرة أمريكية وبين قدرة الجانب العراقي على تعويضها؟ وما مدة هذه الفجوة؟         |
| 8. | ما مواطن الضعف الأمنية الحالية التي يمكن أن يستغلها تنظيم داعش أو فاعل مسلح قائم أو ناشئ؟                       |

|                                                                                                                                                                     |     |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| هل يمتلك داعش اليوم القدرات والموارد والبيئة الحاضنة أو حرية الحركة التي كان يمتلكها في المرحلة التي سبقت أحداث 2014؟                                               | 9.  |
| ما التغيرات في نية الخصم وقدرته وفرصته التي ينبغي أن تظهر قبل أن يصبح سيناريو التدهور أكثر احتمالاً؟                                                                | 10. |
| ما المناطق أو القطاعات أو الوظائف الأمنية الأكثر حساسية لفقدان الدعم الخارجي؟                                                                                       | 11. |
| ما المتغيرات السياسية التي يمكن أن تحول مشكلة أمنية محدودة إلى أزمة أوسع؟                                                                                           | 12. |
| ما المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تزيد قابلية البيئة للاستغلال من جانب الجماعات المسلحة أو أي تهديد آخر؟                                             | 13. |
| كيف تغيرت البيئة الإقليمية مقارنة بعام 2011، ومن الفاعلون الذين أصبح تأثيرهم أكبر أو أقل؟                                                                           | 14. |
| هل يُمكن أن ينشأ التهديد الرئيسي بعد الانسحاب من مصدر مختلف تماماً عن التهديد الذي ظهر بعد 2011؟                                                                    | 15. |
| ما التهديدات الجديدة التي لم تكن مؤثرة بالدرجة نفسها في 2011، مثل القصف المجهول بالطائرات المسيّرة للمواقع الحيوية أو التهديدات السيبرانية أو العمليات المعلوماتية؟ | 16. |
| ما الافتراضات التي يقوم عليها تقديرنا الحالي؟ وما الذي سيحدث للتقدير إذا ثبت خطأ أحد الافتراضات الرئيسية؟                                                           | 17. |
| ما الأدلة التي تؤيد السيناريو الذي نرجحه، وما الأدلة التي تناقضه؟                                                                                                   | 18. |
| ما السيناريو البديل الذي لا نرجحه حالياً، وما الظروف التي يمكن أن تجعله أكثر احتمالاً؟                                                                              | 19. |
| ما المعلومات الناقصة (الفجوات المعلوماتية) التي لو حصلنا عليها ستغير تقديرنا بصورة جوهرية؟                                                                          | 20. |
| ما المؤشرات التي ينبغي أن تظهر إذا كان كل سيناريو يتحرك فعلاً نحو التحقق؟                                                                                           | 21. |
| ما المؤشرات التي إذا ظهرت تنفي أو تضعف السيناريو الذي نرجحه؟                                                                                                        | 22. |
| ما عتبة التغير التي عند تجاوزها ينبغي إعادة تقييم الاحتمال أو إصدار إنذار استراتيجي جديد؟                                                                           | 23. |

24. ما سرعة التغير في كل مؤشر: هل نتحدث عن تحول تدريجي يمكن اكتشافه مبكراً أم عن تحول سريع يصعب التنبؤ به؟

25. من الجهة المسؤولة عن جمع ومراقبة كل مؤشر، وما المدة الزمنية الدورية اللازمة للتحديث؟ وهذا يمكن تحديده بالاستناد إلى ساحات العمل الاستخباري والأمني للوكالات الأمنية العراقية.

26. ما المؤشرات التي يمكن أن تكون مضللة إذا قُرئت منفردة، ولا تكتسب دلالتها إلا عند اجتماعها مع مؤشرات أخرى؟

## قائمة رئيسية بالمؤشرات الواجب مراقبتها خلال الفترة المقبلة

بعد قائمة الأسئلة التي تطرقنا إليها سابقاً، فإن بناء المؤشرات الواجب مراقبتها من قبل محلي المعلومات خلال الفترة المقبلة يسهم في انتقالنا من الجانب النظري في البحث إلى الجانب العملي. ونقترح هنا (7) مجموعات رئيسية من المؤشرات على النحو الآتي:

1. مجموعة مؤشرات فجوة القدرات الاستخبارية والأمنية والتكنولوجية بعد الانسحاب. هل ظهرت فجوة في إمكانات وقدرات المراقبة العملياتية داخلياً أو خارجياً؟ هل تأثر الدعم الجوي أو التقني؟ هل توجد وظائف استخبارية كانت تعتمد على الجانب الأمريكي ولم تُعوّض؟ هل ظهرت خروقات محددة ناتجة عن تأثر زمن الاستجابة أو الوصول إلى معلومات أمنية ذات طابع إجرائي؟

2. مجموعة مؤشرات تطور قدرات ونوايا داعش أو التهديدات الإرهابية الأخرى. ولا نقصد بها عدد الهجمات المسلحة فقط، وإنما تغير نوعيتها، اختيار الأهداف، الانتقال الجغرافي، النشاط اللوجستي، القدرة على التجنيد، التمويل، القيادة، ومحاولات إعادة بناء محتملة أو تكتيكات جديدة للتخلص من قيود الحركة والتنقل.

3. مجموعة مؤشرات الفراغات والثغرات الأمنية والضعف الأمني. ونقصد بها المناطق الرخوة وغير الممسوكة، الحدود المشتركة مع دول الجوار، الثغرات الأمنية والمناطق بين القطعات العسكرية المختلفة، المناطق المتنازع عليها، تغير الانتشار الأمني، والثغرات التي تظهر نتيجة إعادة توزيع القوات ولا سيما في حال تراجع العمليات المسلحة أو المشاهدات نتيجة ركود زمي لعدم النشاط.

4.

مجموعة مؤشرات الاستقرار السياسي الداخلي. وهي مؤشرات درجة التوافق أو الانقسام السياسي، قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات الأمنية، العلاقة بين المركز وإقليم كردستان والملفات الحساسة التي من الممكن أن تتطور بشكل مفاجئ، ومستوى التوتر الذي يمكن أن يؤثر في أداء المؤسسات الأمنية.

5.

مجموعة المؤشرات المرتبطة بملف الجماعات المسلحة والسلاح خارج إطار الدولة. التغير في الخطاب والسلوك، مستوى التصعيد أو التهدئة، التحولات في الانتشار والقدرات، وأنماط الاحتكاك بالدولة أو بالقوى الخارجية.

6.

مجموعة مؤشرات استمرار أو تراجع انتقال الصراع الإقليمي إلى العراق. وهو مؤشر حساس جداً؛ لأن الحرب الأخيرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والكيان الصهيوني، ببعدها الأمريكي، قد ألقت بظلالها الأمنية على المشهد العراقي وظهرت معها نقاط ضعف كثيرة من الواجب معالجتها أهمها منظومات الدفاع الجوي وبسط السيطرة على المناطق النائية ومنع الاستغلال الخارجي لها ويضاف إلى ذلك تغير طبيعة التهديدات الإقليمية، الهجمات العابرة للحدود، المسيرات، تحولات قواعد الاشتباك، أو ارتفاع احتمالية استخدام الأراضي العراقية كساحة لتبادل الرسائل والصراع.

7.

مجموعة مؤشرات التهديدات غير المألوفة. وهي من المؤشرات الضرورية للتقليل من مخاطر الاستدلال بالتوافر والتمثيل لأنها تجبر المحلل على مراقبة الظواهر والمؤشرات التي لا تشبه تلك التي كانت في عام 2014، إذ إن متابعة التغيرات المهمة في طبيعة أو حجم التهديدات (الاحتمالية – شدة التأثير – مدى العواقب) التي تتطلب إعادة تقييم التدابير والإجراءات الدفاعية المصممة لتجنب أو منع مثل هذه التهديدات والحد من عواقبها.<sup>11</sup> ومن هذه التهديدات: (التهديد السيبراني، العمليات المعلوماتية، التخريب، استخدام التكنولوجيا الناشئة، أو ظهور فاعلين وأساليب لم تكن جزءاً أو لم تُرصد في التجربة السابقة التي مر بها العراق).

ومما تقدم أعلاه، يُمكن اعتبار القائمة السابقة بمثابة مؤشرات مراقبة شديدة الحساسية مع قابلية تطويرها، إلا أن من الواجب إعادة اختبارها بشكل متكرر مع تطور الأحداث ومرور الوقت، على أن يكون لكل محلل قائمة

<sup>11</sup> فراس الهورامي، حقيبة النصائح للمحلل الاستخباري، مصدر سابق، ص 288.

من تلك المؤشرات القابلة للفحص والمتابعة.<sup>12</sup> وتتلخص أهمية استخبارات المؤشرات بأنها مرادفة لمصطلح التحذير في العمل الاستخباري وهي تهتم بتلك الأجزاء من المعلومات التي تُجيب عن أسئلة: من هو العدو أو التهديد؟ ما الاستعدادات المحتملة لما سيقوم به؟<sup>13</sup>

وهنا يتطور السؤال البحثي الذي انطلقنا منه وهو البحث عن تشابه الأحداث إلى البحث عن تشابه الشروط المنتجة للأحداث، وهو تمييز جوهري في التقدير السياسي والاستخباري، لأن المستقبل قد يشبه الماضي في مظهره، في حين تختلف الآليات التي تحركه، مع بقاء بعض عوامل الخطر الأساسية ما تزال قائمة.

## الاستنتاجات

لا يمكن معالجة أثر الاستدلال بالتوافر والتمثيل بمجرد توعية المحللين بوجود الانحيازات، لأنه من الواضح أن استجابة المحللين تختلف عندما لا يُمنحون أي أدلة أو حين يُمنحون أدلة لا قيمة لها. فحين لا تُقدم أو لا تتوافر أدلة محددة، يستفاد من الاحتمالات المسبقة بشكل صحيح، أما عند تقديم أدلة قيمة أو مؤشرات تراكمية، يتم تجاهل الاحتمالات المسبقة.<sup>14</sup> لكننا نستطيع تقديم توعية تُركز على تغيير الطريقة التي يُبنى بها التقدير نفسه، من ترجيح المستقبل بالاستناد إلى سهولة استدعاء الماضي أو التشابه معه، إلى بناء سيناريوهات متنافسة وربطها بمؤشرات مؤيدة ومتناقضة تخضع للمراقبة المستمرة. ولأن صانع القرار غالباً ما يميل أكثر إلى التنبؤات والتقديرات التي تحمل طابع التحذير أكثر من الفرص المتاحة<sup>15</sup>، تكون الطبيعة التحذيرية للعمل الاستخباري الدافع الرئيسي إلى إعطاء اهتمام أكبر للسيناريوهات ذات العواقب الأمنية الخطرة وحتى عندما لا تكون الأعلى احتمالاً.

<sup>12</sup> أهم معيار لقياس المؤشر هو أن يُفر بصيرة لشيء ما أو يُقدم بعض الأفكار حول المسار المحتمل للعدو أو التهديد. ونرى أنَّ المؤشر كمصطلح يُشير أو يعني إلى شيء مُغلف بنوع من قلة اليقين يُمثل نوع من الدلالة أو علامة أو أساس للاستدلال. وبصورة عامة فإنَّ طبيعة تحليل المؤشرات التي هي أساس الاستخبارات التحذيرية واعتمادها على المؤشر كخط شروع للعمل وخاصة في التحليل الإستراتيجي، فإنه تأكيد بأنَّ التحذير على أساس المؤشرات بحد ذاته غير مؤكد أو يستند إلى مؤشرات غير مُكتملة قد يُصعب تفسيرها في أغلب الأحيان.

<sup>13</sup> Cynthia Grabo, Handbook of warning intelligence: assessing the threat to national security, Scarecrow Press, Inc, 2010, p9.

<sup>14</sup> D. Kahneman and A. Tversky, "On the Psychology of Prediction," Psychological Review 80 (1973): 237–51.

<sup>15</sup> P. Slovic and S. Lichtenstein, "Comparison of Bayesian and Regression Approaches to the Study of Information Processing in Judgment," Organizational Behavior & Human Performance 6 (1971): 649–744.

نحن لا نحاول التقليل من المخاطر الواجب تقديرها مع تطورات الوضع الأمني في العراق مع الانسحاب الأمريكي وما يرافق ذلك من ملفات مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر، لكننا ندافع عن فكرة ضرورة مراقبة طريقة تفكيرنا ومعرفة التحيزات التي نقع فيها دون وعي أو نتيجة مناهج استدلال نجحت في تقديرات محددة في الماضي لكنها تقف عائقاً أمام تقديرات أخرى نعمل عليها الآن. كما أننا نميل أيضاً لتلك المنهجية التي تتبنى فكرة أن انخفاض احتمال وقوع حدث ما لا يلغي أهمية الاستعداد لعواقبه، إلا أن المشكلة ومع ذلك النهج، تظهر عندما نفقد قدرة التمييز بين خطورة النتيجة واحتمالية وقوعها، فيصبح السيناريو الأكثر خطورة هو نفسه السيناريو الأكثر احتمالاً.

وفي الحالة العراقية، يمكن أن يؤدي الحضور القوي لتجارب الانسحاب السابق وأحداث عام 2014 في الذاكرة التحليلية إلى جعل بعض السيناريوهات أكثر سهولة في الاستدعاء وأكثر قابلية للتصور من غيرها. إلا أن سهولة تصور سيناريو ما أو خطورة نتائجه لا تمثلان بالضرورة دليلاً كافياً على ارتفاع احتمالية تحققه. ولذلك ينبغي الفصل بين ثلاثة أسئلة مختلفة: ما السيناريو الممكن؟ وما السيناريو الأكثر احتمالاً؟ وما السيناريو الذي ستكون عواقبه أكثر خطورة إذا وقع؟ وهي منهجية السيناريوهات البسيطة التي يستطيع أي محلل فردي العمل عليها.

كما أن المقارنة بالتجارب السابقة تظل أداة ضرورية في التقدير التحليلي، شريطة ألا تتحول من وسيلة لتوليد الفرضيات والأسئلة إلى بديل عن اختبارها. فالمقارنة الأكثر فائدة لا تبحث فقط عن أوجه التشابه بين عراق اليوم وعراق عام 2014، وإنما تبحث عن الشروط والمتغيرات التي أسهمت في إنتاج النتائج اللاحقة، ثم تختبر مدى استمرارها أو تغييرها في البيئة العراقية الحالية وما حملت من تطورات على مدار العشر سنوات الأخيرة.

وعليه فإن المؤشرات تُمثل وسيلة عملية لنقل التقدير التحليلي من سؤال: "هل سيتكرر الماضي؟" إلى سؤال "ما الذي ينبغي أن نراه إذا كان هناك سيناريو معين يتحرك نحو التحقق؟". ونشدد هنا على أن مراقبة المؤشرات لا يجب أن تقتصر على تلك المؤشرات التي تؤيد السيناريو المرجح، وإنما يجب أن تشمل مؤشرات مناقضة له ومؤشرات تدعم سيناريوهات بديلة، بما يسمح باختبار التقدير وليس البحث عما يؤكد فقط.

## التوصيات

◆ في ضوء ما توصل إليه البحث بشأن أثر الاستدلال بالتوافر والتمثيل في تقدير مستقبل الوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، يوصي البحث بما يلي:

1. اعتماد مجموعة من السيناريوهات المتنافسة التي تغطي مسارات مختلفة لتطور البيئة الأمنية في العراق، إذ وجدنا أن الكثير من التحليلات تضمنت بشكل تفصيلي هذا النوع من السيناريوهات، إلا أن السيناريوهات التي لا تتطابق مع التجارب السابقة التي مر بها العراق لم تحظَ بحضور كبير في النقاش التحليلي وتقديرات الموقف التي طُرحت مؤخراً حول التطورات الجديدة على الساحة العراقية.

2. نوصي بأن تكون هناك حدود وفصل واضحان يستطيع المستفيد من التقديرات التحليلية أن يميز من خلاله بين التشابه الظاهري والتشابه السببي عند استخدام السوابق التاريخية، بحيث لا تكون مقارنة الوضع الراهن بأحداث عام 2011 أو 2014 أو بتجارب دول أخرى قائمة على تشابه الحدث الرئيسي فقط، وإنما على مقارنة الشروط والمتغيرات والقدرات والفاعلين الذين أسهموا في إنتاج النتائج السابقة.

3. يحتاج كل محلل معلوماتي إلى بناء قائمة مؤشرات مستقلة لكل سيناريو محتمل، على أن تشمل مؤشرات تتعلق بقدرات ونوايا الفاعلين، وفجوات القدرات الأمنية والاستخبارية، ومواطن الضعف، والمتغيرات السياسية والاجتماعية والإقليمية، والتهديدات الناشئة التي قد تظهر بعد الانسحاب أو حتى الفترة التي تليها، حيث إن العمل التحليلي يبقى منقوصاً من دون بناء مصفوفة المؤشرات التي يجب تصنيفها بحسب أهميتها ووظيفتها التحليلية، والتميز بين المؤشرات المبكرة التي تكشف بداية التغير، ومؤشرات التصاعد التي تدل على اكتساب سيناريو معين زخماً، والمؤشرات الحاسمة التي يمكن أن تشير إلى انتقال البيئة إلى مرحلة جديدة.

4.

إعادة تحديث التقديرات التحليلية كلما دعت الحاجة؛ لأن من أهم واجبات المحلل الرجوع إلى تقديراته السابقة وإعادة تحديثها وترك الخجل الذي يمنعه من تصحيح المسار، والحذر من التعامل مع كل حادث أو معلومة بارزة بوصفها دليلاً على تغير الاتجاه العام. فالقيمة التحذيرية للمؤشر ينبغي أن تُقرأ في ضوء تكراره واتجاهه وتفاعله مع مجموعة أخرى من المؤشرات.

5.

إنشاء مصفوفة دورية لمراقبة البيئة الأمنية بعد الانسحاب تتضمن: السيناريو، والمؤشرات المؤيدة، والمؤشرات المتناقضة، واتجاه كل مؤشر، ومستوى أهميته، والثغرات المعلوماتية، والتغير الذي طرأ منذ التقييم السابق، وأثر ذلك في الاحتمال المقدر للسيناريو كنسبة مئوية.

6.

الاهتمام بالمؤشرات التي قد تتطور لتؤدي إلى تحذيرات غير متوقعة لأن المعلومات غير المتوقعة أو الشاذة عن النمط قد تكون أكثر أهمية من المعلومات التي تؤكد الصورة القائمة، ولا سيما أن البيئة الأمنية العراقية من البيئات التي تشهد تحولات سريعة بين فترة وأخرى.

7.

لضمان كفاءة المؤشرات بوصفها جرس إنذار مبكر يجب تحديث مصفوفة وقوائم المؤشرات بصورة مستمرة وعدم التعامل معها بوصفها قوائم ثابتة، فظهور فاعلين جدد أو قدرات وتقنيات وأساليب تهديد جديدة قد يجعل بعض المؤشرات القديمة أقل أهمية ويستوجب إدخال مؤشرات لم تكن موجودة عند إعداد التقدير الأول.

## الخاتمة

من الضروري تكرار الإشارة أن هذا البحث لا يدعو إلى تهوين التداعيات الأمنية المحتملة للانسحاب الأمريكي أو التقليل من خطورتها أو بخس الجهود التحليلية المبذولة في إعداد التقديرات التحليلية الخاصة بالسيناريوهات المحتملة للوضع في العراق بعد الانسحاب، كما أننا لا نستبعد إمكانية تحقق بعض السيناريوهات التي أشارت إليها بعض التقديرات المطروحة. وإنما نحاول من خلال هذا البحث لفت الانتباه إلى وفرة من تلك التحليلات كانت تدور في فلك سيناريوهات متقاربة، وتستدعي التجارب والأحداث السابقة ذاتها لتفسير ما قد يحدث مستقبلاً، الأمر الذي قد يجعل بعض الاحتمالات أكثر حضوراً في البيئة التحليلية، في مقابل احتمالات أخرى لم تحظ بذلك القدر من الاهتمام.

أصبح استحضار تجربة الانسحاب السابق وأحداث عام 2014 شاخصاً في أذهان المحللين، ويجري استدعاؤها بكل سهولة وكأنه الملاذ الوحيد لهم لاستشراف ما سيحدث بافتراض أن تسلسل الأحداث السابق سيعيد إنتاج نفسه، وبالتالي تفقد قيمتها كتجربة مستفادة وتتحول إلى جدار يمنعنا من تحديد ما يجب مراقبته من مؤشرات. ومن الضروري أن نُذكر أيضاً أن هذا البحث لا يدعو إلى استبدال التقديرات المتشائمة بتقديرات متفائلة، وإنما إلى الانتقال من المفاضلة بين التفاؤل والتشاؤم إلى تقدير قائم على الاختبار والمراقبة، لأن الميل التحذيري للمحلل السياسي أو الاستخباري نحو السيناريو الأخطر، لا يمكن أن يطغى على أهمية رصد الأدلة والمؤشرات التي تدل على أن البيئة تتحرك فعلاً نحو ذلك السيناريو، وما الأدلة التي تشير إلى ابتعادها عنه أو انتقالها نحو مسار آخر. فمثلاً: إن عملية مسلحة نفذها داعش في منطقة معينة تزامناً مع الانسحاب لا يمكن اعتبارها نتيجة حتمية لسبب محدد ما لم تخضع لعملية استنطاق نقدي عميق يربطها بالسياق والإمكانات والجهات المستفيدة؛ وبالتالي من الخطأ في موضع معين أن يُبنى على حدث منفرد تقديرات تحليلية تُدخل المستفيد من التقدير في جو من الضبابية وعدم اليقين.

وختاماً، فإن مرحلة ما بعد الانسحاب تتطلب من المحللين السياسيين والاستخباريين والأمنيين مراقبة المؤشرات التي تؤيد السيناريوهات التي قُدِّر حدوثها أو تناقضها، وعدم التعامل مع المنتج التقديري بوصفه حكماً ينتهي بمجرد صدوره، بل ينبغي إعادة تقييم ما كُتب بصورة دورية، واختبار الافتراضات التي بُني عليها، ومراجعة الاحتمالات كلما ظهرت معلومات أو مؤشرات جديدة تستوجب ذلك.

---

# مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

سلسلة إصدارات شبكة انكي للبحث العلمي

---

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي <https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss>



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث  
Enki Foundation for Studies and Research